

حزب الاستقلال المغربي: التعديل الحكومي لم يبدد أجواء عدم الثقة

محمد ماموني العلوي

خلال ادعائه أن الحكومة في صيغتها الجديدة ستواصل تطبيق نفس البرنامج الحكومي الذي يعود إلى سنة 2017، وهو البرنامج الذي فقد شرعيته ومصداقيته بعد أن تجاوزته التطورات السياسية، وفق قوله.

وتساءل نزار بركة عن الوعود التي أطلقتها الحكومة في البرنامج الاجتماعي "ممكن" الذي يوقر مليوناً و200 ألف منصب شغل في إطار الاستراتيجيات والمخططات القطاعية، وتحسين قدرات التشغيل للشباب وملاءمة كفاءاتهم ومهاراتهم مع حاجيات سوق الشغل، وغيرها من الأهداف.

ونبه إلى العجز الواضح للحكومة وعدم قدرتها على خلق الشروة وتقديم البدائل الخلاقة لإخراج الاقتصاد الوطني من حالة الانحسار، وجوئها إلى اعتماد الحلول السهلة والوفاء من خلال إطلاق عفو ضريبي متعدد المجالات بهدف جمع الأموال مهما كان مصدرها.

وفي سياق آخر، طالب حزب الاستقلال حكومة سعد الدين العثماني بـ"إعادة النظر في القوانين الانتخابية والبث كذلك في قانون الأحزاب لضمان المزيد من الشفافية".

واعتبر الأمين العام لحزب الاستقلال أن البلاد بحاجة إلى حوار وطني من أجل المصالحة، وتجاوز قطبية مصنعة، مشدداً على "أهمية منح المغاربة المقيمين في المهجر حق التصويت".

وطبقاً لقوله، انتقد نزار بركة مشروع قانون مالية 2020 واعتبره دون بوصلة للحكومة التي اختارت الاستجابة لإملاءات الاتحاد الأوروبي وإضعاف القدرة التنافسية للمقاولات المغربية وهشمت الاستثمارات، في إطار التفرط في سيادة القرار الاقتصادي الوطني.



تحذير من الحلول الترقيعية

الرباط - حذر حزب الاستقلال المغربي حكومة بلاده من مواصلة الاعتماد على نفس الخيارات السياسية والاقتصادية ومواصلة اعتماد التعديلات الحكومية كحلول ترقيعية لمجابهة المطالب الاجتماعية وإطلاق وعود جديدة.

واتهم حزب الاستقلال المعارض، في بيان أصدره عقب انعقاد مجلسه الوطني الأسبوعي الماضي، الحكومة المغربية بتبني أنصاف الحلول في مواجهة مطالب المواطنين في التنمية والإصلاح والتطور، واصفاً تحركاتها السياسية بالتدابير الصغيرة والترقيعية التي لم تعد صالحة لحاضر ومستقبل البلاد.

واعتبر زعيم حزب الاستقلال نزار بركة أن "التعديل الحكومي الذي أجرتة حكومة سعد الدين العثماني لم يستطع أن يبدد أجواء الشك وفقدان الثقة، ولم يزرع الأمل في نفوس المواطنين، بل زاد من هجاءة هذه الحكومة وعمق من أزمة هويتها السياسية وضمونها الديمقراطي".

وقال نزار بركة إن الحكومة عرقت في الخلافات الاعتيادية وفي حسابات الربح الانتخابي وصراعات الزعامة واستعراض القوة هنا وهناك بعد إجراء التعديل في تركيبته.

واعتبر أن تعديل تركيبة الحكومة لم يعط إشارات تحول نحو مرحلة جديدة رغم الطابع الاستعجالي للإصلاح الذي ينتظره المواطنون ورغم صعوبة الظروف.

ووفق نزار بركة، أذعنّت الحكومة إلى شروط سياسية وحزبية تتنافى ومخرجات العملية الانتخابية، ولا تعكس الاختيار الديمقراطي الذي جاء به دستور المملكة المغربية.

واتهم نزار بركة رئيس الحكومة بالمغامرة المشروعية الديمقراطية، من غضب الأمنيين واستنكارهم لعدم قيام النيابة العامة بفتح بحث تحقيقي ضده بسبب توجيهه اتهامات للأمنيين والسياسيين والصحافيين بالضلوع في بعض العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد.

وقال الناطق الرسمي باسم إقليم الحرس الوطني بالمستتر، مراد بن صالح، إن تصريحات قيادات ائتلاف الكرامة تنس من الأمن القومي.

سياسيا، بات من الواضح أن ائتلاف الكرامة سيكون أحد أضلع الحكومة الجديدة بعد توافقه مع حركة النهضة الإسلامية المكلفة بتشكيلها وقبوله مشاركتها في الحكم دون شروط.

وتحاول حركة النهضة الاستقواء سياسيا بالكتلة النيابية لائتلاف الكرامة وضمها إلى كتلتها لتصبح ذات وزن برلماني فعال قياسا بحجم الكتل النيابية الأخرى.

وسيكون خطاب أعضاء ائتلاف الكرامة عائقا كبيرا في مشاورات تشكيل الحكومة، خاصة وأن حركة الشعب المعنية بهذه المشاورات تضم عددا هاما من النيابيين في صفوفها وتعلن دفاعها عن اتحاد الشغل.

وتأسس ائتلاف الكرامة قبل الانتخابات التشريعية التي جرت خلال السنة الحالية وانتقلت توجهاته عما يسمى برابطات حماية الثورة التي تكونت بعد الثورة التونسية.

وعلنت النقابة في بيان جاء في أعقاب الحادثة، عن "وقف الحوار مع الحكومة، واشتراط رحيل وزير العدل بلقاسم زغماتي من على رأس الوزارة، للعودة إلى المسار الحوارية".

وصرح رئيس النقابة بسعد مبروك، للصحافيين، بأن "ما وقع في مجلس قضاء وهران هو انزلاق خطير وممارسة غير مسبوقة في تاريخ القضاء، الذي أهين أمام الملا، وعليه فإن النقابة قررت وقف الحوار مع الحكومة، ولا عودة عن الإضراب والاحتجاج إلا بتنحية الوزير بلقاسم زغماتي".

وشكلت حرب البيانات والبيانات المضادة، أحد تجليات الأزمة التي يتخبط فيها القطاع، رغم ارتداداتها على الوضع العام في البلاد، حيث لم تتأخر الوزارة الوصية في إصدار بيان لها، يعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

خطاب «ائتلاف الكرامة» يستحضر أجواء الاحتقان السياسي في عهد الترويكا

اتحاد الشغل يقاضي سيف الدين مخلوف



قوة مزعجة للإسلاميين

ورفع قضية ضد سيف الدين مخلوف بتهمة المغالطة ونشر خطاب الكراهية والعنف والإدعاء بالباطل.

ونبه إلى أن مضامين تصريحات رئيس الائتلاف الانتخابي المحافظ ستؤدي إلى خلق أزمة حادة بينه وبين الحكومة الجديدة في حال تشريكه في تشكيل الحكومة الجديدة.

واعتبر سامي الطاهري أن تواجد ائتلاف الكرامة في الحكم لإفساد للوضع والمناخ وتاجيل للوضع الاجتماعي لأنه سليل رباطات حماية الثورة التي هاجمت الاتحاد والصحافيين، مؤكداً أن وجوده في الحكومة سيغيّر نظرة الاتحاد في التعامل معها وسيحكم عليها بالفشل.

وبدوره، اعتبر الأمين العام للاتحاد العمومي للشغل، نور الدين الطوبوبي، أن سيف الدين مخلوف والدوائر المحيطة به يسعيان لاستهداف منظمتهم لتجسيم دورها، داعيا النيابيين إلى تحصينها.

وشدد الطوبوبي على أن "اتحاد الشغل سيواصل مسيرته في تونس التي لا تقبل أن تتواجد فيها عناصر رباطات حماية الثورة ومن وصفهم بالدواعش".

وأثارت تصريحات سيف الدين مخلوف

ووصلت حدة الاتهامات التي يطلقها سيف الدين مخلوف تجاه أعضاء اتحاد الشغل إلى توصيف عضو قيادته المركزية سامي الطاهري بكونه من سلالة جوزيف ستالين، مطلقاً تهديداته بالملاحقة بعد صعوده وأعضاء رباطات حماية الثورة إلى البرلمان.

ويرى مراقبون أن تصريحات سيف الدين مخلوف خطة سياسية تنبني على خطاب تحريضي وإقصائي يهدف ترهيب النقابيين وإثناهم عن رفع مطالب مهنية خلال الدورة النيابية الجديدة للحكم، خاصة وأنه من المتوقع أن يكون حليف حركة النهضة الإسلامية في الحكم.

ويعتبر هؤلاء أن خطاب سيف الدين مخلوف يجسّد الدعوات إلى الإقصاء ويحيي سلوكيات نبذ حق الاختلاف ويستحضر المناخ السياسي المحقق الذي ساد البلاد خلال فترة حكومة الترويكا (النهضة، حزب التكتل).

وفي عام 2012، شنت ميليشيات ما يسمى برابطة حماية الثورة هجوماً بالساكنين والعصي على مقر اتحاد الشغل بالعاصمة واعتدت على بعض قياداته اعتراضاً على فرض مطالب الموظفين على الحكومة التي تزعمتها النهضة آنذاك. وأمام هذه التطورات أعلن اتحاد الشغل جاهزيته للتصدي لأي محاولة للاعتداء عليه من جديد

وفي كل ظهور إعلامي، يصر سيف الدين مخلوف على استفزاز قيادة اتحاد الشغل وتوجيه اتهامات لها بارتكاب جرائم فساد دون تقديم أدلة واضحة، معلنًا رفضه التام لمشاركة المنظمة النقابية في المشاورات التي تهم الوضع العام بالبلاد.

ويتهم سيف الدين مخلوف اتحاد الشغل بإفلاس تونس ويعتبر أن خياره تسببت في الأزمة الاقتصادية، مهدداً بمحاسبة قياداته التي يرى أنها كانت ثروات طائلة.

ارتفع منسوب العنف في الخطاب السياسي بتونس مع صعود بعض الإسلاميين المنتمين لائتلاف الكرامة المنشق عن رباطات حماية الثورة إلى البرلمان وشنتهم تصريحات عدائية ضد الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في تونس)، فبرزت مؤشرات توحى بتوتر الشأن العام في البلاد خلال الفترة النيابية الجديدة.

تونس - أعاد الخطاب الذي تعتمده شخصيات إسلامية فائزة في الانتخابات التشريعية ضمن الائتلاف الانتخابي المحافظ "ائتلاف الكرامة" (21 مقعداً)، المشهد التونسي إلى مربع الاحتقان بعد التوجه على قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل التي حذرت من كونها تصريحات ستعكر المناخ العام وستوتر العلاقة الرابطة بين منظماتهم والحكومة.

وتميّز الخطاب السياسي لمؤسس ائتلاف الكرامة، سيف الدين مخلوف، منذ حملته الانتخابية لسباق الانتخابات التشريعية بمصطلحات استثنائية مناهضة كذلك للصحافيين وقوات الأمن تحت يافطة الدفاع عن الثورة.

واستحضر أعضاء ائتلاف الكرامة عبارات معادية لاتحاد الشغل كانت قد اعتمدها رابطة حماية الثورة عام 2012 بهدف إزاحته من الشأن الوطني والتخلص من الضغوط النقابية التي تسلط على الحكومة للدفاع عن حقوق العمال وعن الحريات الاجتماعية والاقتصادية.



سيف الدين مخلوف يتهم اتحاد الشغل باتباع خيارات مفلسة للبلاد

وفي كل ظهور إعلامي، يصر سيف الدين مخلوف على استفزاز قيادة اتحاد الشغل وتوجيه اتهامات لها بارتكاب جرائم فساد دون تقديم أدلة واضحة، معلنًا رفضه التام لمشاركة المنظمة النقابية في المشاورات التي تهم الوضع العام بالبلاد.

ويتهم سيف الدين مخلوف اتحاد الشغل بإفلاس تونس ويعتبر أن خياره تسببت في الأزمة الاقتصادية، مهدداً بمحاسبة قياداته التي يرى أنها كانت ثروات طائلة.

قضاة الجزائر ينؤون بأنفسهم عن الحراك الشعبي

صابر بليدي

وإستبعد المتحدث فرضية أي هيكلية أو نموذج للقضاة في قيادة الحراك الشعبي، على اعتبار أن الحركة الاحتجاجية رغم نقلها وتأثيرها تبقى حركة فئوية، وأن الاحتجاجات الشعبية لها أجندها والياتها، والفضل يرجع إليها في تحرير المجتمع وكسر قيود الخوف على الجميع.

وجاء الإضراب المفتوح، الذي شل المؤسسات القضائية في البلاد منذ أكثر من أسبوع، تلبية لنداء نقابة القضاء (أكبر النقابات الناشطة في القطاع)، ليثير عدة استفهامات حول خلفيات تزامنه مع الوضع السياسي السائد في البلاد، وتنامي التصعيد المناوئ

للسلطة خلال الأسابيع الأخيرة. ويطلب القضاة بتحرير العدالة ومراجعة علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية ويتناقض خطاب السلطة الحالية بشأن تحرير القضاء من الضغوط والأوامر، مع الشعارات التي يرفعها القضاء وتوحي بأن السلطة القضائية لا تزال تحت هيمنة السلطة التنفيذية.

ونظم القضاة الجزائريون، وقفة احتجاجية ضخمة، الاثنين، أمام مبنى المحكمة العليا بالعاصمة، للتنديد بحادثة اقتحام قوات الأمن، الأحد، مقر محكمة وهران، أين تم تعنيف وضرب القضاة المحتجين، والفتح القسري للمكاتب والأبواب الموصودة بسبب الإضراب.

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

وألغى وزير العدل، عبد الحميد بوعزيز، في بيان له، ما أعلن فيه أن محكمة تمييز (غربي العاصمة)، قضت بعدم شرعية الإضراب الذي يشنه القضاء، وبرتت المحكمة قرارها بما أسمته بـ"غياب الإشعار المسبق، وعدم ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية، والاحتفال الشرعي لآماكن العمل والاعتداء على حرية العمل".

وفي خطوة لاحقاء الوضع، أعلن المدير العام للشؤون القانونية بوزارة العدل عبد الحفيظ جعير، عن "مباشرة الوزارة لعملية تحقيق حول ما جرى في مجلس قضاء وهران، وأن المعلومات الأولية تفيد بأن مجموعة من القضاة منعوا زملائهم من الدخول إلى الجلسة

واشنطن تجدد دعمها للحوار الليبي

طرابلس - جددت الولايات المتحدة، الأحد، دعمها للحوار السياسي لحل الأزمة الليبية مع استمرار مواجهة بين قوات الجيش الليبي والميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق بمحيط العاصمة طرابلس.

وأعلن السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند إثر اجتماع عقده في لندن مع رئيس الوزراء الليبي فايز السراج "إن النزاع أثبت الحاجة الملحة لجميع الأطراف الليبية المسؤولة إلى العمل من خلال العملية السياسية لاستعادة الأمن في غرب ليبيا، وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة للنهوض بالوضع الاجتماعي".

ولاحظ السفير الأميركي تصاعد تورط جهات حكومية خارجية ومرتبقة في الصراع الليبي.

وأكد السفير الأميركي التزام بلاده بالعمل مع الشركاء الليبيين والدوليين بتوجيه من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة لكسر الهجوم والهجوم المضاد بتكثيف أجنبي.

وحذر من أن "الصراع المستمر يقوض الحرب الأميركية - الليبية المشتركة ضد الإرهاب ويضر باحتمالات تعافي النمو الاقتصادي في ليبيا".

وجدد التأكيد على "دعم الولايات المتحدة لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها".